

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان الديمقراطية
الإتحاد العام للمرأة السودانية
ندوة منظمة العمل العربية

ورقة عمل بعنوان
أدماج النوع الإجتماعي في خطط التنمية

إعداد وتقديم
أم سلمة محمد إسماعيل
مستشار الأمين العام

المكان : جمهورية مصر العربية – شرم الشيخ
الزمان : 15-17 ابريل 2014م

المقدمة:

إنطلاقاً من موروثنا الديني بأن الانسان (المرأة و الرجل) مناط التكريم و الإستخلاف و التكليف و هو محور العملية التنموية , ما تحتنا عليه الشرائع من تكريم للمرأة و تقدير دورها باعتبار ان أي جهد تتخلف عنه المرأة جهد منقوص و غير مستدام . برغم التقدم المحرز نحو المساواة بين الرجل و المرأة إلا ان هنالك فجوات كبيرة و تمثل الفتيات و النساء ثلثي الأميين في العالم بالرغم من ان النساء يساهمن في نصف انتاج العالم و مازن يمتلكن اقل من واحد في المائة من الاراضي , المؤشرات لوضع المرأة تدل على الجهود الكبيرة التي يجب بذلها في المستقبل للنهوض بالمرأة , أهمية وضوح المفاهيم و المنهجيات لتحسين أوضاع المرأة.

الحاجة الى إستخدام الآليات الوطنية و الدولية و التحليلات على قضايا إدماج النوع الإجتماعي و تحديد التدخلات المطلوبة في المجتمعات العربية إلتزام القيادات في مواقع القرار إلتزام شخصي و سياسي لتحقيق المساواة بين الرجل و المرأة و جعله الهدف المحوري لجميع الجهود التنموية .

- رغم الأدوار الكبيرة للمرأة في الاقتصاد الدولي و الوطني و الأسري الا أنها لا تزال تعيش واقع إقتصادي سياسي و إجتماعي اقل حظاً من الرجل .
- برغم الضمانات القانونية المتوفرة لتكريس حق المرأة في المشاركة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية.

- الواقع إن ما تحقق من تقدم فعلي في حجم مشاركة المرأة في التنمية يقل بكثير عن ما تضمنته الإتفاقيات الدولية و العربية أو حتى ما أقرته التشريعات الوطنية في معظم الدول العربية.

تشير البيانات المستخلصة من الدراسات و الاحصاءات التي تقدمها المؤسسات المهمة بأوضاع المرأة و قضاياها ان أكبر نسبة من الأمية توجد ضمن النساء خاصة الريفية تبلغ بطالة النساء ضعف بطالة الرجال بين الشباب العربي من عمر (19- 30) سنة.

- يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين أمراً هاماً لعملية التنمية حيث يصبح كل من المرأة و الرجل شريكين في إتخاذ القرارات.

- دراسة عالمية حول دور المرأة اكدت ان المساواة بين الجنسين تساهم في النمو الإقتصادي بينما لا يؤثر النمو الإقتصادي على المساواة النوعية.

أثبتت التجارب و الدراسات أنه حتى يحدث الإقتصاد الحقيقي أثراً ملموساً يجب على المؤسسات أن تستحيب لتغيير الطابع و الأمزجة لصالح المرأة يساعد ذلك في إنسياب الخدمات من خلال إدماج النوع الإجتماعي.

- إعترافا من المجتمع الدولي بدور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة و حرصا على تعزيز دورها في إدارة البيئة والتنمية تم عقد العديد من المؤتمرات و إصدار الإتفاقيات و الإعلانات الدولية التي تؤكد هذا الدور منها :
 - إتفاقية سيداو 1979م تؤكد تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة (السياسية- الاجتماعية- و الاقتصادية).
 - المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين) 1990م منهاج عمل بكين للمساواة بين الجنسين.
 - إعلان مؤتمر (قمة الارض) 1992م ريودي جانيرو الخطة الشاملة للتنمية المستدامة للقرن 21 (دور المرأة الحيوي في ادارة البيئة و التنمية) .
- الأهداف:**

- التعرف على المفاهيم و المصطلحات الخاصة بتحقيق المساواة و العدالة بين الجنسين (النوع الإجتماعي- إدماج النوع- التخطيط- التخطيط الاستراتيجي- التنمية الشاملة- التنمية المستدامة) .
 - أهمية التخطيط التنموي و أثره على النوع الإجتماعي.
 - تقييم وضع المرأة في الدول العربية و قياس الانجازات و العقبات و مدى إلتزام الدول بالقرارات و المواثيق الدولية بشأن إدماج النوع.
 - التعرف على القضايا و السياسات التي تهم إدماج النوع و تأثيرها على النساء و الرجال في بعض الدول العربية (تجارب) .
 - تبادل الخبرات و التجارب و قيادة المبادرات .
- المفاهيم الخاصة بإدماج النوع الإجتماعي:**
- النوع الاجتماعي:**

الأدوار و المسؤوليات و العلاقات القائمة بين النساء و الرجال و تحديدها لكل من الجنسين, يعد وسيلة لإظهار و تقسيم العمل على أساس النظم القيمية السائدة بين الرجل و المرأة المنبثقة من التطبيع الإجتماعي في الاسرة و المجتمع (التراكمات و الموروثات الثقافية).

إدماج النوع الاجتماعي:

تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة و جعلها الهدف المحوري في التنمية بإرادة واضحة في التقليل من الفجوة الكبيرة بالتنسيق و الرؤية الشمولية و التخطيط و المتابعة لتحقيق الحاجات الإستراتيجية و يشمل ذلك التغييرات و الاصلاحات التشريعية و السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و الإعلامية التي تضمن المساواة بين الجنسين .

التخطيط: هو منهج إنساني للعمل يستهدف إتخاذ الإجراءات في الحاضر ليبنى ثمارها في المستقبل و هو عملية أساسية لتحقيق أهداف التنمية أول عنصر من عناصر الإدارة.

التخطيط الإستراتيجي:

مجموعة التدابير المعتمدة و الموجهة بالقرارات و الإجراءات العلمية لإستشراق المستقبل من خلال إختيار البدائل المتاحة لأقصى حد لإحداث التغيير المنشود (الإقتصادي- الإجتماعي- الموارد البشرية- الموارد الطبيعية- والفنية) .

التنبؤ لسنوات عديدة ودراسة البيئة الخارجية و عواملها و تأثيرها بذلك الإستخدام الأمثل للموارد و الحكم في إدارة المراكز التنافسية للمؤسسة .

التخطيط التنموي:

- تخصيص الموارد .
- جندرة الميزانية .
- تحديد نوع البرامج و المناشط التي تحقق أثر على إدماج النوع .
- التفكير الإستراتيجي .

مفهوم التنمية الشاملة:

هو عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد يمس الهياكل الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الثقافة الوطنية مدفوع بقوة داخلية و ليس استجابة لرغبات قوة خارجية و هو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام و تسمح باستمرارية التنمية .

التنمية المستدامة:

هي عملية تطوير الأرض و المدن و المجتمعات و الأعمال التجارية بشرط ان تلبى إحتياجات الحاضر و إحتياجات الأجيال القادمة (نمو إقتصادي- المحافظة على الموارد- عدالة إجتماعية- رضا نفسي).

أوضاع المرأة العربية ومدى إلتزام الدول العربية بالقرارات والمواثيق الدولية بشأن إدماج النوع الإجتماعي :
الفرص المتاحة للمرأة العربية للمشاركة في الحياة العامة و السياسية:

- مساهمتها في الحياة السياسية باشكالها المختلفة (رسم السياسات- المراكز القيادية- ممارستها لحقوقها بديمقراطية و مبدأ سيادة القانون- و تعزيز دورها في التوعية بحقوق الإنسان و الحريات و وجودها في المنظمات الحكومية و المؤسسات المدنية)
- مساهمتها في اتخاذ القرار في المواقع التنفيذية و التخطيطية و القطاعات الإقتصادية و الهيئات الإجتماعية المسؤولة عن العملية الانتمائية (وضع السياسات- و تنفيذها و متابعتها)
- الدساتير العربية و ما شملته من حقوق للمرأة .

- القوانين المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة والحقوق السياسية و المدنية (الحق في التصويت و الترشيح و الانتخاب- الاعتراف بذلك تطور من التعيين في الانتخاب)
- زيادة معدل تمكين المرأة العربية لممارسة العمل السياسي كشريك اساسي على المستوى الوزاري و البرلماني (عدد المقاعد) تقرير التنمية الانسانية العربية 2009م (تخصيص كوتة في بعض الدول و دخول 4 كويتيات في مجلس الامة الكويتي بنسبة 8% و زيادة عدد مقاعد النساء في البرلمان السوداني بنسبة 18.2% (2007م) _ 25%(2010م)
- السلطة القضائية سمحت بضع الدول العربية بتولي المرأة مناصب عليا للقضاء اعلى نسبة المغرب 50% - تونس 22% - سوريا 9%
- ما زال التمكين السياسي للمرأة منقوص لم تحظى باهتمام كبير في أجندة الأحزاب و المعارضة في معظم الدول العربية .
- منتدى المرأة العربية (2009م) بيروت يشيرالى ان الواقع العربي لا يزال بعيدا عن مثالية الصورة التي يطمح لها الجميع .
- أن القوانين العربية (العمل المدني- التجارة و جميع القوانين الخاصة بممارسة المهن الحرة) أعطت المساواة للمرأة لكن المشكلة تكمن في مجموعة عادات و تقاليد لا توافق هذا الواقع لابد من ازالة الصورة النمطية للمرأة و رفع وعيها (التوعية- التدريب- تبادل الأدوار داخل الأسرة) .
- الفرص المتاحة للمرأة في المشاركة في الحياة الإقتصادية :-
- تتمتع المرأة العربية عموما بالحق في ممارسة كافة الأعمال و الفعاليات الإقتصادية - جاءت قوانين العمل مساوية بين المرأة و الرجل.
- أعطيت المرأة حقوقا خاصة لحماية حقوقها (تميز إيجابي) الجسمية و الصحية و الإيجابية (منع التشغيل ليلا أو الأعمال الضارة بالصحة أو الأخلاق) معايير العمل الدولية (إتفاقيات منظمة العمل الدولية) .
- تسهيلات قانونية (إجازة إمومة- رضاعة - تأمين دور الحضانه و رياض الاطفال) .
- بالمقابل هنالك بعض قوانين العمل تقيد من حق النساء (منع النساء من العمل مع الرجال).

مشاركة المرأة العربية في إدارة و حماية البيئة:

- التنمية المستدامة - عملية ايكولوجية.
- دور الإتفاقيات الدولية في دعم مساهمة المرأة في التنمية المستدامة.
- إعلان ريو الاعتراف بدور المرأة الحيوي في الإدارة البيئية و التنمية.
- مؤتمر القرن (21) الخطة الشاملة لتفعيل المشاركة العامة للمرأة في صنع القرار كشرط لتحقيق التنمية المستدامة.
- أتمد المجتمع الدولي عدة خطط عمل و اتفاقيات بغرض إدماج المرأة في الأنشطة الإنمائية و لاسيما استراتيجيات نيروبي التي تؤكد مشاركة المرأة في النظم الايكولوجية الوطنية و الدولية لإدارة و مراقبة تدهور البيئة .
- العديد من الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الانسان (منظمة العمل الدولية- سيداو).

أوضاع تعوق مساهمة المرأة العربية في التنمية:

- عدم قدرة النساء على تحمل تبعات بعض المهن لظروف إجتماعية أو نقص التدريب (التمييز ضدها- دورها الإيجابي و غيابها عن العمل).
- انخفاض مستوى الخدمات (شروط غير لائقة للعمل) (الإزدحام- دورات المياه- الإستراحات- دور الحضانة) لعدم توفرها في أغلبية المؤسسات.
- الإعلان العربي للتنمية المستدامة 2002م (مؤتمر القمة العالمي للتنمية في جوهانسبرج) العقبات التي تحول دون تطوير و تفعيل الخطط و البرامج الواردة في اجندة 21 (مؤتمر ريو 1992م) :

1. عدم الإستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب السلام و الامن و عدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية و الأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة.
2. مشكلة الفقر في بعض الدول العربية و الذي يزداد مع ارتفاع عدد السكان و البطالة و تراكم الديون و الإستغلال غير الرشيد في الموارد الطبيعية.
3. إستمرار الإزداد السكاني في المدن العربية و إستمرار الهجرة من الأرياف للمدن (ظاهرة العشوائى) - تقاوم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية و المرافق و الخدمات (تلوث الهواء تراكم النفايات).
4. تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية خاصة (إنخفاض معدلات الأمطار- ارتفاع درجات الحرارة- زيادة التسحر).
5. تقلص الموارد الطبيعية سوء إستغلال الموارد و نقص الطاقة الغير متجدد.

6. ضعف إمكانيات البحث العلمي و المؤسسات التعليمية و تأخرها عن مواكبة التقدم العلمي و التقني في العالم في معظم الدول العربية .
7. حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ استراتيجيات برامج التنمية .
8. عدم موائمة بعض التقنيات و التجارب المستوردة من الدول العظمى مع الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و البيئة في الوطن العربي (نقص الكفاءة الوطنية القادرة للتعامل معها) .
9. نقص الموارد المالية و تدني وضع البنية التحتية في عديد من الدول العربية .
10. هنالك آلاف من الجمعيات العاملة في مجالات المرأة و البيئة بيد ان الواقع يؤكد عدم تمكنها من اداء دورها بالشكل المطلوب (ندوات- مؤتمرات- توصيات دون متابعة تنفيذها و تفعيل القوانين المسطرة عن تشكيل قوة على المؤسسات و الهيئات الرسمية- و مناصرة قضايا المجتمع بصورة فاعلة) .

فرص التعليم في الدول العربية:

تمثل الفرص المتاحة في مجال التعليم للنساء العربيات في أن جميع النظم التعليمية و التشريعات في الدول العربية تنص علي الزامية التعليم الابتدائي و في بعضها الي ما بعد الابتدائي أدى ذلك لزيادة فرص التعليم امام الفتيات .

- تشير تقديرات المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم و اليونسكو (تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي 2009م) الي وجود تحسن في نسبة الأمية في المنطقة العربية (م1990-2005م) انخفضت الي 19.3% بين الرجال و 40.3% بين النساء .

- رغم نجاح أكثرية الحكومات العربية في تحسين مستوى تعليم رعاياها (الاناث) ما يزال العمل يحتاج لجهود كبيرة حسب بيانات الاسكوا ان الزيادة في عدد الملتحقين بالمدارس لم تقابلها زيادة في نوعية و مستوى الخدمات و التعليم والمهارات و الاختصاصات ادى الي غياب الاختصاصات اللازمة لسدة العمل في بعض الدول - زيادة معدلات البطالة .

تحديات مشاركة المرأة العربية:

- ثقافية إجتماعية :

(أعراف و ممارسات إجتماعية تمثل تمييز ضدهن)- النظام الأبوي .

- تحديات سياسية :

• رغم الإقرار بالحقوق السياسية للمرأة الا أن الممارسة تتعرض لتحديات (نظام الأحزاب- سيطرة القبيلة- نظام الطوائف) .

• تحديد مواقع المرأة في مراكز القيادة و إتخاذ القرار.

• الكوتة ليست خرقا للديمقراطية ولكن وسيلة للوصول اليها .

- تحديات إقتصادية :

الأولوية في العمل الإقتصادي للرجال (المجتمع- ارباب العمل) .

شروط و ظروف و نوعية العمل (أدوار نمطية للمرأة محددة سلفا) .

برغم التقدم المحرز ما زالت نسبة المرأة الأقل في العالم (القطاع غير المنظم - الحكومي ثم الخاص) .

أما بعدم السماح قانونيا لعمل المرأة في بعض الدول أو أنها لا تتقدم للعمل فيها .

- النساء اللاتي يتحملن مسؤوليات سياسية أو إجتماعية عامة يتعرضن لنظرة سلبية في المجتمع (الأزمات الإجتماعية- تدهور الأخلاق) .

- معظم عمل المرأة في القطاع الغير منظم (اعمال مؤقتة دون عقود - انخفاض الأجر - قطاع خارج عن إطار مؤسسي أو قانوني- لا يقدم أي حق من الحقوق المقفولة في قوانين العمل) .

- كافة الأعمال المنزلية دون تقييم .

- المرأة الريفية (كافة اعمال الزراعة تنحصر في اعمال العائلة الغير مدفوعة الاجر) رغم القوانين المنظمة (قانون تنظيم العلاقات الزراعية) محكوم بعادات و تقاليد تحرم الكثير من الحقوق .

- يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009م) الي إستمرار عدم المساواة بين الجنسين في قوة العمل و النشاط الإقتصادي نسبة النساء 34% من معدل الذكور العاملين بالأنشطة الإقتصادية (جزر القمر في المرتبة الأولى نسبة الأناث 67% - السعودية 22% في المرتبة الأخيرة) .

1_ عدم تطبيق القوانين الخاصة بعملهن في الأعمال الموسمية - الزراعة - الحرف المنزلية دون حماية قانونية و دون عقود .

2_ لا يطبق القطاع الخاص قوانين العمل او التأمينات في معظم الأحيان أو عدم التطبيق الجيد (ثقافة ذكورية تطبيق منقوص).

- تتمتع المرأة وفقا لقوانين التجارة و ممارسة المهن بأهلية قانونية كاملة لها حق إبرام العقود و حيازة الممتلكات و لها حق المرافعة أمام القاضاة و المحاكم اذا بالغن سن الرشد.

أهمية التخطيط في إدماج النوع الإجتماعي:

• إعانة المخططين في المجال التنموي للإستجابة لأهمية إدراج قضايا النوع الإجتماعي و إحداث التغيرات في العلاقات و الادوار للاعتماد على ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي و تدابير للمجتمعات المحلية لضمان نموها الإقتصادي و الإجتماعي و استيعاب متطلبات جميع الفئات و أولوياتهم .

• تقييم وضع المرأة و قياس الإنجازات و العقبات والحلول و مدى التقدم المحرز .

• إستحداث سياسات إقتصادية ذات أثر إيجابي على عمالة المرأة في القطاعين الرسمي و غير الرسمي و إقامة نظم الضمان و التحصيل المرتكز على النوع الإجتماعي .

• إستخدام الاسلوب العملي و الوسائل و النماذج (توفر الاحصاءات و البيانات الدقيقة).

• إختيار البدائل و إستخدام الموارد البشرية لأقصى حد ممكن .

• يتسم التخطيط بالواقعية -الشمولية- المرونة- الاستمرارية .

- وجود خطة لإدماج النوع الإجتماعي في خطط التنمية (يعني ذلك وضع التخطيط في صورة برنامج محدد المعالم و الآجال لإدماج النوع الإجتماعي يعمل الجميع من أجل تحقيقه ويحكم جميع القرارات).
 - الإحصاءات و المؤشرات أدوات فاعلة في التخطيط الإقتصادي و الإجتماعي و إتخاذ القرارات و التحليل لإستحداث المؤشرات.
 - تقييم الوضع الراهن لإدماج النوع الإجتماعي و قياس مدى التقدم و التطور فيه و تحديد الأهداف المستقبلية .
 - يساعد في تحديد الأهداف و الموارد التنموية المراد الوصول إليها و أهمية إدماج النوع الإجتماعي فيها.
 - يساعد على مبدأ التعاون والإنسجام.
 - متابعة و تنفيذ الأهداف.
 - تحقيق الأمن النفسي أن الأمور تسير على ما يرام.
 - يساعد في تقدير المستقبل و التوقعات.
 - يساعد في الإستثمار الأفضل للموارد المادية و البشرية (الفرص - التكاليف) .
 - يساعد في صقل مهارات الإداريين (مسئولية الخطة) مدى الإلتزام لتحقيق الهدف.
 - إدارة إستراتيجية في إطار توجيه المراحل الأخرى بالإدارة.
- أهمية إدماج النوع الإجتماعي في خطط التنمية:**
تجئ الأهمية لأن:

- الإصلاحات التي إهتمت بقضايا النساء ظلت جزئية و تفتقر الى الجرأة لاحداث تغيير جذري.
- السياسات التي اهتمت بمعالجة الإقصاء و التمييز ضد النساء ظلت ضمن المنظور الوطني العام في الدول العربية.
- لم تظهر إدماج قضايا النساء ضمن الأولويات في التشخيص و البرمجة و التخطيط والتنفيذ و التقييم لمشاريع الادماج و مشاريع التنمية بالكيفية التي تجعل المرأة شريكا كامل المسؤولية مع الرجل.
- لان توفر الخدمات الاساسية أهم الأهداف .
- وجود ميزانية تشاركية وسيلة لمبادئ الحكم الراشد و القضاء على التفاوتات.
- أداة لمحاربة الإقصاء و التهميش و الامساواة.
- الدفاع عن الحقوق الانسانية للنساء لا يتم الا من خلال إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية.
- تعديل و تغيير القوانين التي تضمنت الإقصاء و عدم المساواة.
- نفاذ النساء لمواقع إتخاذ القرار بصفة عامة والسياسي بصفة خاصة.

- تغيير الصورة النمطية للمرأة عبر المناهج التربوية و الإعلام.
- توفير إرادة واضحة في تقليل الفجوة الكبيرة بين الرجال و النساء و المدينة و القرية.
- العمل على التأثير الفعلي على النساء و تغيير أوضاعهن بجانب التركيز على المؤسسات و آليات العمل.
- تحديد الاولويات و إيجاد هيكلية للتخطيط و التنفيذ.
- تطوير أدوات تحليل النوع الاجتماعي و تحديد المهام و المسؤوليات.
- إختيار الشراكات و تقييم المصادر و تطوير الكفاءات .
- بناء الجسور على من يعترض على عملية ادماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية .
- معرفة و تحليل العلاقة بين الجنسين و تحديد اسباب و اشكال عدم التوازن في العلاقة .
- المرجعيات و المرتكزات الداعمة لإدماج النوع الإجتماعي :
- الدين الحنيف (الكتاب و السنة) الحاث على العدالة و المساواة بين جميع المواطنين نساءً و رجالاً.
- الإتفاقيات و العهودو المواثيق الدولية التي صادقت عليها الدول.
- نصوص الدساتير العربية و التشريعات السارية التي لا تفرق بين النساء و الرجال.
- الموروثات الثقافية و الإجتماعية.

النوع الإجتماعي السياسات و التشريعات في الدول العربية (نماذج بعض الدول) :

المغرب:

- تأسيس منهج التكافؤ للفرص في جميع المجالات.
- التربية و التعليم إعداد الميثاق الوطني لدمج المساواة بين الجنسين في التربية.
- البرامج الوطنية لمكافحة الفقر وسط النساء.
- المستوى القانوني: نص القانون على معاقبة التمييز على أساس الجنس في العمل و المساواة في الأجر.
- مدونة الأسرة: إقرار المساواة بين المرأة و الرجل في رعاية الأسرة و في سن الزواج و في الحقوق و الواجبات.
- إدماج النوع في الإقتصاد- توفير مشاريع و آليات و عمل نقاط إرتكاز للنوع الإجتماعي في الوزارة و إعداد الميزانية القطاعية.

- إعداد إستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- إستحداث مركز للتوثيق و الإعلام و الدراسات يعنى بدمج النوع الإجتماعي في التخطيط التنموي.

الأردن:

3 مراحل لإدماج النوع الاجتماعي:

- خطة التنمية الاقتصادية (1999-2003)
- كيفية أفراد التوجه إلى دمج قضايا المرأة في كافة القطاعات بدلا من أفراد قطاع خاص بالمرأة (التحول من الفصل الى الدمج).
- الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية .
- شبكة إتصال مع المؤسسات الحكومية (الشبكة الوطنية الأردنية لشئون المرأة) .
- تشكيل لجنة تنسيقية لبرامج و سياسات المرأة في مختلف القطاعات في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية.

تقييم التجربة :

❖ الإيجابيات:

- زيادة المشاركة النسائية 16% من مجموع المشاركين في التخطيط.

❖ السلبيات تتمثل في التحديات:

- عدم توفر وقت ووقت التحضير و التنظيم للجهود.
- قلة المعلومات المتاحة عن قضايا النوع الاجتماعي.
- مقاومة إدماج النوع الاجتماعي بأساليب مختلفة.
- عدم وجود نماذج وطنية سابقة لعملية الدمج.

الجزائر :

- إعتقاد سياسية وطنية لإدماج النوع في كافة البرامج الوطنية المرأة 2007م .
- سحب التحفظ في خصوص المادة (2/9) من إتفاقية سيداو 8 مارس 2008م .
- ترقية الحقوق السياسية للمرأة (دستور 2008م) .
- مراجعة المنظومة التشريعية وتكيفها مع إلتزامات الجزائر الدولية (ضمان حماية الحقوق والحريات خاصة المرأة) .
- تعديلات قانون الجنسية الجزائرية لتكريس المساواة بين الأب والأم في إكتساب الجنسية ومنح إمتياز الحصول عليها عن طريق زواج مع الجزائري أو جزائرية .
- (2005م-2008م) تعديلات تتضمن تجريم التحرش الجنسي وتجريم الإتجار بالنساء والفتيات .
- إعداد إستراتيجية وطنية بالعنف ضد المرأة .
- إستراتيجية وطنية لترقية إدماج المرأة ومخططها التنفيذي 2008م - 2013م لقياس التقدم لصالح المرأة في كل المجالات وإقتراح الإجراءات الأولية لتحقيق نهوض ملموس للمرأة الإستراتيجية الوطنية لنحو الأمية 2012م - 2015م .
- التجديد الريفي 2007م - 2013م من أجل تنمية متوازنة .

السودان:

أولت الدولة إهتماما كبيرا بالمرأة و تطور أوضاعها تقديرا لدورها الرئيسي و الهام كشريك أصيل و فاعل في بناء المجتمع و و صونه و الحفاظ على تقدمه و تماسك نسيجه الإجتماعي.

البيانات و الإحصائيات التي تبين حالة نمو و تطور المرأة خلال العقود الماضية:

يقدر عدد سكان السودان حسب الإحصاء السكاني الخامس 2008م بحوالي (30.894.000) نسمة. عدد الإناث منه 15.107.323.

أثبتت عملية الاحصاء ان النمو السكاني يسير بمعدل متساوي بين الجنسين يشكل الشباب الذين تقع أعمارهم بين تحت الخامسة عشر 54.176.355 عدد الاناث منهم 2.524.956 من الحجم الكلي للسكان.

- نسبة النساء الاثني تقلدن مناصب تنفيذية عليا خاصة في الخدمة العامة 26%.
- نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف إدارية عليا في الخدمة العامة 9.2%.
- نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف إدارية إشرافية 22.3%.
- نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف كتابية 77.8%.
- نسبة النساء في القطاع غير الرسمي 85%.
- نسبة العمالة النسائية في القطاع الزراعي التقليدي 78%.
- تبلغ نسبة الأمية في المناطق الريفية 62% إناث و 44% ذكور وفي المناطق الحضرية 34% إناث و 21% ذكور.

المؤشرات الديمقراطية:

- معدل النمو السكاني 2.5%
- معدل الخصوبة 5.6%
- نسبة اللاتي يتلقين رعاية صحية أثناء الحمل 74.3%
- معدل وفيات الأمهات 216 لكل 100 الف ولادة حية
- معدل وفيات الاطفال اقل من خمسة سنوات 78%
- متوسط حجم الاسرة (6)
- نسبة انتشار الايدز 1.4%
- نسبة المعرفة بالقراءة و الكتابة (عمر 15-45) 45.2%
- نسبة الالتحاق بالتعليم الاساس 46%
- مؤشر المساواة بين الجنسين في مدارس الأساس 0.94%
- مؤشر المساواة بين الجنسين في الثانوي 1.8%

إدماج النوع الاجتماعي السياسات و التشريعات في السودان:

السياسات والإستراتيجيات :

تم وضع العديد من السياسات و الإستراتيجيات لتمكين المرأة تمثلت في:..

❖ الإستراتيجية القومية الشاملة 1992م -2002م:

- وضع جديد للمرأة لتكون عاملاً فاعلاً في التغيير السياسي- الإجتماعي- الثقافي .
- تنظيم النساء في إتحادات و روابط و جمعيات .

❖ إستراتيجية قطاع المرأة (2003 -2007):

- تأكيد رسالة المرأة في الأسرة كركيزة أساسية و طبعي لأفراد المجتمع .
- الإلتزام بما نصت عليه أهداف الألفية الثالثة لضمان التمتع المتكافئة و العدالة في توزيع و العدالة .
- تفعيل و إستكمال التشريعات التي حقوق المرأة و حمايتها من الإنتهاك التزاما بما نصت عليه الأديان و المواثيق الدولية بإدماج قضايا النوع الإجتماعي في خطط التنمية في كافة القطاعات.

❖ الإستراتيجية الوطنية للأسرة (2008م):

- الاسرة المجتمع و دعامته الأساسية و تنميته .
- بناء أسرة متفاعلة سوية تعمل على تمتع أفرادها حقوقهم و تمكينها للقيام بوظائفها الأساسية خارج و داخل .
- إصرار التشريعات اللازمة لحماية الأسرة .

❖ الإستراتيجية الربع قرنية (2003م-2027م) :

لتطوير المرأة وتمكينها إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً وثقافياً وفنياً .

❖ الإستراتيجية القومية للأسرة :

❖ الإستراتيجية القومية لمحافحة العنف ضد المرأة .

السياسات :

السياسة القومية لتمكين المرأة 2007م .

تنمية قدرات المرأة لتقدم في ستة قطاعات هي : (التعليم - الصحة - المشاركة السياسية -

حقوق الإنسان - التمكين الإقتصادي - السلام) .

السياسة الإجتماعية لمكافحة الأيدز .

السياسة القومية للسكان 2002م .

السياسة القومية للمسنين (تهدف إلي حماية الكبار أو المسنات في داخل الأسرة والمجتمع بمبدأ

ديني وأخلاقي بعث) .

السياسة القومية لمجهولي الأبوين .

السياسة القومية لمكافحة الفقر .

السياسة القومية للنازحين .

إعتمدت الدولة خطة تشغيلية لتطوير المرأة السودانية بتوجيه رئيس الجمهورية الذي أكد علي

إحتياجات المرأة ووضع السياسات بإعتبار محاربة الأمية من اولي الأولويات .

مقارنة وضع المرأة السودانية إقليمياً و عالمياً 2006 :

نسبة النشاط الاقتصادي للنساء أعمارهن ١٥ وأكثر ٢٠٠٥	أهداف الألفية MDGs						نسبة تعليم الكبار أعمارهم ١٥ فما فوق (١٩٩٥-٢٠٠٥)			
	إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي		إجمالي الالتحاق بالتعليم الأساسي (٢٠٠٥)		نسبة تعليم الشباب أعمارهم بين ١٥-٢٤ (١٩٩٥-٢٠٠٥)		نسبة الإناث للذكور %	نسبة الإناث %		
	نسبة الإناث %	نسبة الإناث %	نسبة الإناث %	نسبة الإناث %	نسبة الإناث %	نسبة الإناث %				
٣٣	٢٣.٧	٠.٩٤	٣٣	٠.٨٧	٥٦	٠.٨٤	٧١.٤	٠.٧٣	٥١.٨	السودان
٦٤	٥٢.٤	٠.٩٣	٥٨	٠.٩٤	١٠٤	٠.٩١	٨١.٤	٠.٩١	٦٩.٩	الدول النامية
٧٢	٦١.٨	٠.٨١	٢٨	٠.٨٩	٩٠	٠.٨٠	٥٨.٠	٠.٨٠	٤٤.٣	الدول الأقل نمواً
٣٤	٢٦.٧	٠.٩٢	٦٥	٠.٩٠	٨٨	٠.٨٨	٧٩.٥	٠.٨٤	٥٩.٤	الدول العربية
٧٣	٦٢.٦	٠.٧٩	٢٨	٠.٨٩	٩٢	٠.٨٤	٦٥.١	٠.٨٤	٥١.٢	دول الساحل والصحراء
٧٢	٥٧.٠	١.٠١	٧٨	٠.٩٧	١١٠	٠.٩٩	٩٦.٢	٠.٩٩	٨٦.٥	الدخل المتوسط
٥٥	٤٥.٧	٠.٨٢	٤١	٠.٩١	٩٩	٠.٨٢	٦٥.٨	٠.٨٢	٤٨.٨	الدخل المنخفض
٦٧	٥٢.٥	٠.٩٤	٦٤	٠.٩٥	١٠٤	٠.٩٢	٨٢.٥	٠.٩٢	٧٢.٧	دول العالم

جدول يوضح مؤشر التنمية للنوع الاجتماعي في السودان 2005-2006م:

محتويات مؤشر التنمية للنوع الاجتماعي 2005-2006	الإناث	الذكور	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث إلى الذكور (%)
العمر المتوقع عند الولادة 2005	59.3	56.4		
نسبة تعليم الكبار أعمارهم فوق 15 وأكثر 1995-2005			51.8	0.73
تعليم الشباب	51.8	71.1	71.4	0.84
مجموع إجمالي نسبة تعليم الأساسي إلى الثانوي	37.6	42.2		
إجمالي الالتحاق للتعليم الأساسي	65.3	77.7	56	0.87
إجمالي الالتحاق للتعليم الثانوي	29.9	29.4	33	0.94
نسبة النشاط الاقتصادي للنساء من عمر 15 فأكثر			23.7	33
تقدير الدخل المكتسب (معادلة للقوة الشرائية بالدولار)	756	2.999		0.25
عدد المقاعد التي يشغلها نساء بالبرلمان (%) من المجموع الكلي للمقاعد			16.8	

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2008/2007

من الجدول أعلاه يتضح أن الفرق بين النوع الاجتماعي يظهر فجوة تعليمية تـRسبب نسبة الإناث للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق للمرحلة الابتدائية الإجمالية وإجمالي الالتحاق بالمرحلة الثانوية.

على سبيل المثال، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة المئوية للطالبات ومؤشر التكافؤ بين الجنسين من حيث نسبة الالتحاق لجميع مستويات التعليم في السودان إلى معظم الدول العربية الأخرى، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحسين النسبة المئوية للطالبات ومؤشر التكافؤ بين الجنسين ونسبة الالتحاق لجميع مستويات التعليم في السودان والدول العربية، أما مؤشر التكافؤ بين الجنسين وإلتحاق الإناث في التعليم الثانوي هو أفضل من التعليم الابتدائي، مما يعني أن الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي أعلى ممنه في التعليم الثانوي.

عدد النساء بالبرلمان زادت النسبة من 16.8% إلى 25% في انتخابات 2010 وذلك التمييز الإيجابي الانتخابات 2008م.

المرأة السودانية و المشاركة السياسية:

سبقت المرأة السودانية نظيراتها في الدول المجاورة حيث نالت حق التصويت في عام 1954م و حق الترشيح في عام 1964م و دخلت أول امرأة البرلمان السوداني في عام 1964م. و الجدول أدناه يعكس تطور مشاركة المرأة في الجهاز التشريعي منذ الإستقلال و حتى الآن:
المصدر: حسبت من مصادر المجلس الوطني.

السنة	المؤسسة التشريعية	عدد الأعضاء		
		العدد الكلي	عدد النساء	نسبة الأعضاء
٢٠٠١	المجلس الوطني الانتقالي	٣٦٠	٣٥	٩.٧%
٢٠٠٧	المجلس الوطني الانتقالي	٤٥٠	٨٥	١٨.٢%
٢٠١٠	المجلس الوطني الانتقالي	٤٥١	١١٢	٢٥%

و لعل مدلولات الجدول أنه رغم عدم مشاركة المرأة سياسيا إلا أنه من ناحية الأعداد المطلقة ارتفعت مشاركة المرأة في البرلمان من (35) امرأة في العام 2001م إلى (112) امرأة في العام 2010م.

كما ارتفع معدل المشاركة من 9.7% في العام 2001م إلى 25% في العام 2010/ (المجلس الوطني و المجالس التشريعية و منصب نائب رئيس البرلمان).

المرأة السودانية و الأحزاب السياسية:
نالت المرأة مواقع في الأحزاب السياسية أساسية كعضوية مكتب سياسي و لجنة مركزية و رئيس قطاعات وناطقة رسمية باسم الحزب و في النظام الحالي تقلدت المرأة منصب نائب أمين عام الحزب (المؤتمر الوطني) و إزدياد عدد القيادات النسوية في الأحزاب.
مناصب قيادية للمرأة السودانية:

وزير إتحادي - والي ولاية - نائب رئيس البرلمان - رئاسة لجان برلمانية - مستشارات لرئيس الجمهورية - وزير دولة - وزراء ولائيين - مستشارات الولاية - قاضي محكمة عليا - وكيل وزارة - سفيرات - رئيس كرسي اليونسكو. و رتبا متقدمة في القوات النظامية.

الوضع الإقتصادي للمرأة السودانية:

يقصد بتمكين المرأة إقتصاديا هو إدماج النوع الإجتماعي في الإصلاحات و السياسات الإقتصادية الكلية و توفير خدمات صحية و تعليمية شاملة لتحقيق إدماجها الكامل في النشاط الإقتصادي. و قد تم وضع العديد من السياسات و الإستراتيجيات لتمكين المرأة إقتصاديا تمثلت في:

- السياسة القومية لتمكين المرأة .
- قيام وحدة للتمويل الأصغر ببنك السودان بهدف تشجيع و تطوير الصيرفة الإجتماعية و الإقتصادية و تخفيف الفقر خاصة في المناطق الريفية الأقل نموا وسطالنساء تحديدا و رفع المستوى المعيشي لهن وسيلة فعالة في تمكين المرأة إقتصاديا.
- صدور المنشور الخاص بتنظيم و تنمية الجهاز المصرفي رقم 2007/18م و الذي جاء متمشيا مع الاستراتيجية العامة للدولة الرامية لتخفيف حدة الفقر و الرؤية الإستراتيجية لتنمية و ترقية التمويل.
- زيادة القروض التمويلية البنكية, للتنمية الإجتماعية و زيادة السقف التمويلي من 10% إلى 12% كما تم إنشاء محفظة تمويلية و صندوق لدرء مخاطر التمويل.
- تم إنشاء بنك متخصص لتمويل الأسر (بنك الأسرة) بجانب مصرف الإدخار و التنمية الإجتماعية.
- تيسير حصول المرأة على الأصول و الخدمات الزراعية بتمويل ميسر متوسط المدى .
- بناء قدرات المرأة في مجال تكوين تنظيمات إنتاجية و خدمية خاصة التصنيع الزراعي و الحرفي.
- يساهم ديوان الزكاة في تخفيف حدة الفقر حيث قام بتنفيذ العديد من مشروعات التمويل الأصغر بالتنسيق مع الإتحاد العام للمرأة السودانية بالمركز و الولايات بلغ إجمالي الدعم بنهاية العام 2008م (1.300.000) جنيه لعدد (40) مركز و يشمل الدعم ماكينات الخياطة, أجهزة حاسوب, و مراكز التغذية المتكاملة.
- تم إنشاء بنوك و عدد من المؤسسات والمنافذ التمويلية للأسرة والمرأة خاصة .

المشروع القومي لتعزيز دور المرأة في التنمية الريفية:

يهدف المشروع القومي لتعزيز دور المرأة في التنمية الريفية لتمكين النساء و الأسر الريفية (خاصة تلك التي تعولها نساء) من الإستفادة من هذه البرامج التنموية و فرص التمويل للإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة, و يهدف المشروع إلى:

- 1- زيادة دخل النساء في الريف.
- 2- زيادة و تنمية المعارف و المهارات الإنتاجية للمرأة الريفية.
- 3- تحديث نمط إنتاج (خاصة الإنتاج الزراعي) المرأة الريفية.
- 4- رفع مستوى الوعي الصحي والثقافة الغذائية في الريف.
- 5- المساهمة في خفض معدلات التسرب من التعليم خاصة بين الإناث.
- 6- رفع و بناء قدرات إدارات و وحدات تنمية المرأة في الولايات خاصة في مجال تصميم و متابعة و تقويم المشاريع و تكوين مجموعات صغار المنتجات.

الوضع الاجتماعي للمرأة السودانية: الصحة:

- إعتمدت الدولة السياسات و الإستراتيجيات التي من شأنها العمل على تحسين خدمات الأمومة التي تشكل تحديا بارزا لوضع المرأة حيث لا تزال نسبة وفيات الأمهات عالية وقد بلغت النسبة 216 لكل مائة ألف حالة ولادة حية، الولادة على أيدي أشخاص مدربين مع معدل ولادات قيصرية قومي يبلغ 4.5%.
- في مجال توسيع إمكانية وصول وحصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية للأمهات فقد تم إعتتماد القابلة الماهرة كحد أدنى لتقديم خدمات الأمومة الآمنة.
- في مجال محاربة العادة الضارة و خاصة ختان الإناث حيث تبلغ نسبة إنتشار ختان الإناث 69.4% (مسح صحة الأسرة 2006) أصدر المجلس الطبي قرارا مهنيا يمنع ممارسة خفاض الإناث بواسطة العاملين في المهن الصحية.
- من التحديات الصحية التي تواجه المرأة في مجال الصحة (يمثل الإصابة بمرض السرطان وسط النساء 34.5% و سرطان عنق الرحم 14.3% بالتالي يمثل الإثنان معا حوالي 50% من مجموع حالات السرطان بين النساء). و تشكل السرطانات أسباب الوفاة الأولى بين النساء كما نجد أن معظم المصابات بالمرض في الفئة العمرية 30-49 سنة.
- واتخذت وزارة الصحة جملة من الإستراتيجيات والسياسات و التداخلات المبنية على الدلائل العلمية و التي تسعى لتوسيع التغطية ونشر الخدمات الخاصة للمناطق النائية، و الحد من إنتشار الأمراض الفتاكة.

البيئة:

أثبتت التقارير و الدراسات أن تغير المناخ حقيقة ملموسة، و أن تأثيراته قد أصبحت محسوسة في كل أنحاء العالم، خاصة في المناطق الأكثر قابلية. و قد أسهم تغير المناخ في عدم الأمن الغذائي و التصحر و شح المياه و زيادة في العواصف المدمرة و الفيضانات بما ينعكس على النساء خاصة و نجهن أشد تأثرا بتغير المناخ و الكوارث الطبيعية.

المرأة لم تكن جزء من إتخاذ القرار علي المستويات المحلية خاصة في وضع السياسات الخاصة بالبيئة ، ضرورة التركيز علي المرأة المشاركة في إتخاذ القرار خاصة في المسائل التي تتعلق بتغير المناخ .

التعليم:

حقق قطاع التعليم قدراً من التقدم في سياق جهود الدولة المبذولة لتوفير التعليم للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بتعميم التعليم الأساسي و تحقيق المساواة بين الجنسين بجميع مراحل التعليم.

ارتفعت معدلات القيد بالتعليم الإبتدائي و الثانوي و التعليم العالي و إن كانت الفجوة النوعية لكل هذه المؤشرات ما تزال قائمة و خاصة في قيد الإناث في الكليات العملية و التطبيقية.

فلقد بذلت الدولة جهوداً مقدرة لتحسين المستوى التعليمي منها:

- إصلاح النظم التربوية.
 - مواجهة تسرب الإناث.
 - توفير الخدمات التعليمية.
 - رفع أعداد الفتيات الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة.
 - برامج تعليم المرأة الريفية و الطاعنة.
 - تضمن النوع الإجتماعي في المناهج الدراسية.
- العدالة النوعية على المستوى القومي في طريقها للتحقق ولكن الفجوة النوعية ما زالت موجودة في مجال التعليم الأساسي و تتباين على مستوى الولايات و المحليات و وسط المجموعات ذات الإختلافات الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية.
- جدول يوضح إستيعاب البنين و البنات حسب المراحل:

المرحلة	النسبة المنوية بنين	النسبة المنوية بنات	نسبة الفجوة النوعية
قبل المدرسي (خلاوي، رياض)	33.5%	35.1%	0.6% لصالح البنات
الأساس	73.9%	63.4%	10.5% لصالح البنين
الثانوي	29.6%	26.3%	3.3% لصالح البنين
القبول للجامعات بكالوريوس	49.9%	50.1%	0.2% لصالح البنات
القبول للجامعات دبلوم 2007م	73.7%	26.3%	47.4% لصالح البنين

إحصائيات القبول للباكالوريوس للجامعات الحكومية و التعليم الأهلي:

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إناث	٤٨٩٩١	٤٢٩٧٩	٤٦٩١٣	٤٧٠٨٦
ذكور	٤٢٨٨٥	٤١٩٣٢	٤٦٩٦١	٤٦٩٥٧
المجموع	٩١٨٧٦	٨٤٩١١	٩٣٨٧٤	٩٤٠٤٣
نسبة الإناث	%٥٣.٣	%٥٠.٦	%٤٩.٩	%٥٠.١
نسبة الذكور	%٤٦.٧	%٤٩.٤	%٥٠.١	%٤٩.٩

المصدر: وزارة التعليم العالي إدارة القبول

شهدت ثورة التعليم العالي تطوراً ملموساً فبلغ المستوعبين للعام 2009-2010 من حملة البكالوريوس (117983) الذكور (60449) والإناث (57534) .
 اما حملة الدبلوم (46927) الذكور (26240) و الاناث (20687) .
 كان هنالك تدني في قبول الاناث في الجامعات في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي وزادت تلك النسبة بعد ثورة التعليم العالي في التسعينات بإنشاء الجامعات القومية و الولائية.

تعليم الرحل:

في السنوات الثلاث الماضية تم إحراز تقدم في تعليم الرحل حيث قفز إجمالي الأطفال المسجلين من 16% إلى 33% منهم 73.7% أولاد و 61.8% بنات (المصدر: إستراتيجية تعليم الرحل للعام 2009 , وزارة التعليم العام) .
 تم رفع نسبة القبول عند الرحل من 20% إلى 70% حتى عام 2011م, و إلى 100% للجميع عام 2015م بإنشاء مدارس متنقلة (720) و مدارس متنقلة للرحل (352).
 و رغم الجهود المبذولة من الدولة لتعليم الرحل إلا أن هنالك فجوات تعليمية خاصة في المناطق الريفية و مناطق الرحل.

الحقوق والتشريعات:

تكفل القوانين السودانية للمرأة جميع حقوقها على أساس المساواة و عدم التمييز , يؤكد دستور السودان الإنتقالي لعام 2005 م على تعزيز جميع حقوق السودان للمرأة و الحريات الأساسية و حمايتها و يعطي أولوية قصوى الى تدعيم حقوق المرأة في جميع النواحي الإقتصادية و السياسية والإجتماعية و إعطائها أولوية خاصة من خلال التمييز الإيجابي و قد نص إلى الاتي: والملاحظ ان الفقرة (4) من المادة أعلاه بمفهوم المخالفة منعت التمييز السلبي الذي يمارس ضد النساء و ايضا نادى بمحاربة العادات و التقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة و يدخل في هذا الإطار ختان النساء و التمييز الذي يمارس على البنات في المنزل .

كما نص الدستور الانتقالي لسنة 2005 في الباب الثانية منه على وثيقة الحقوق ووضح ماهية وثيقة الحقوق في المادة 27 حيث نصت على:-

(1) تكون وثيقة الحقوق عهدا بين كافة أهل السودان , و بينهم و بين حكوماتهم على كل مستوى , والتزاما من جانبهم بان يحترموا حقوق الانسان و الحريات الاساسية المضمنة في هذا الدستور و ان يعملوا على ترقيتها , و تعتبر حجر الأساس للعدالة الإجتماعية و المساواة الديمقراطية في السودان.

(2) تحمي الدولة هذه الوثيقة و تعززها وتضمنها و تنفذها.

(3) تعتبر كل الحقوق و الحريات المضمنة في الاتفاقيات و العهود و المواثيق الدولية لحقوق الانسان و المصادق عليها منقبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

(4) تنظم التشريعات الحقوق و الحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصادرها او تنتقص منها. تواصل للجهود المبذولة في دعم مبادئ الإنصاف و العدالة و ترسيخا للمكاسب التي نالتها المرأة كما ورد في قانون العمل للعام 2007 المادة 28 التي نصت على الأجر المتساوي للعمل المتساوي على اساس طبيعة العمل و القاعدة العامة في قانون الخدمة المدنية تولي الوظيفة العامة على اساس الجدران دون تمييز.

السلام و فض النزاعات:

منذ عهود ظلت تتلاحق وتتواصل مجاهدات المرأة دعماً للأمن و الإستقرار من تجربة الحكم التركي في السودان مروراً بالثورة المهدية وانتهاء بتجربة ثورة الإنقاذ الوطني التي تعاضم في عهدها دور المرأة و تعدد حيث تصدت المرأة السودانية لتحقيق مفهوم الأمن و الدفاع و مسولية الجميع بانتظامها في مراكز التدريب عبر مؤسسة الدفاع الشعبي و الشد من ازر الزوج و الدفع بالابناء و شحذ الهمم بادب الحكامات و ثقافة الجهاد و اعادة الحياة للقرى المدمرة و المساهمة في الإستقرار و التماسك الأسري و الإجتماعي.

المرأة السودانية والخدمة العامة :

- زاد عدد النساء في الخدمة العامة بصورة معتبرة .
- 26% نسبة المرأة في القطاع الرسمي .
- 45% في القطاع العمالي .
- عدد من الوزارات النسائية والسكرتاريات في الولايات والمركز .
- تقدم المرأة السودانية في القضاء في مناصب علياً (قاضي محكمة أول - 77 قاضية) وتمثيل معتبر للمرأة في العمل الدبلوماسي .

الموقع	السفراء	الوزراء	المستشارون	السكرتير الأول	السكرتير الثاني	السكرتير الثالث
العدد الكلي	153	70	67	68	35	56
النساء	11	4	7	9	8	10
النسبة	%17.18	%5	%10	%13	%22.85	%17

آليات دعم المرأة السودانية :

- _ الإدارة العامة للمرأة و الأسرة - وزارة الرعاية و الضمان الإجتماعي .
- _ مركز المرأة للسلام و التنمية - وزارة الرعاية و الضمان الإجتماعي.
- _ مركز المرأة للحقوق الانسان - وزارة الرعاية و الضمان الإجتماعي.
- _ مستشارات الولاء للمرأة و الطفل في الولايات.
- _ إدارات المرأة و الأسرة في وزارات الرعاية الولائية.
- _ وحدات المرأة في الوزارات الإتحادية و الولائية.
- _ الوكالات الحكومية من أجل المرأة و الأسرة (الزكاة , الدعم الإجتماعي , المجلس القومي للطفولة , المجلس القومي للسكان , المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي) .
- _ منظمات المجتمع المدني .
- _ آليات المرأة في المؤسسات التمويلية .
- _ اللجنة القومية للتطور المرأة.
- _ اللجنة القومية لأسرة.
- _ مجموعات المرأة السودانية للسلام (SUWEP) .

المرأة و العمل الطوعي :

شهدت حقبة الثمانينات تسجيل ثلاث جمعيات نسوية فقط. اما التسعينات فقد شهدت تسجيل اكثر من خمسة و عشرون منظمة نسوية. و بدأت من العام 2000م تضاعفت اعداد المنظمات النسوية و قد لعبت المنظمات و الجمعيات النسوية بإختلاف أنواعها دوراً هاماً في وضع مكانة المرأة في المجتمع.

المرأة و التواصل الخارجي :

تمثل مشاركات المرأة الخارجية على مستوى القيادات و المختصين و الخبراء ومنظمات المجتمع المدني في العديد في المحافل الإقليمية و الدولية اسهمت المشاركة في بلورة العديد من المفاهيم و الرؤى حول المرأة و وظائفها و دورها في الحياة العامة و الخاصة مستحبة اطر مرجعية تم الاخذ بكل ما من شأنه ان يخدم المصلحة العامة للامة السودانية و ينأى عن كل ما يضر بسلامتها و مستقبل اجيالها و تحسين الصورة الذهنية عن السودان و عكس مكاسب المرأة السودانية و مبادرته و تجاربه الرائدة .

ملامح التقدم المحرز في وضع المرأة :

- في شان الاسياسات و الإستراتيجيات المعنية بالمرأة إقليمياً .
- تم اعتماد إعلان المساواة بين الجنسين بواسطة القادة الأفارقة تلاه أعداد السياسة الخاصة بالمساواة بين الجنسين الفترة (2008 – 2011) .
- على المستوى الإسلامي و العربي تم تطوير جملة من المؤشرات الاستراتيجية و التي تشكل إطار يستهدي به في وضع السياسات و البرامج التفصيلية في مجال تمكين المرأة. و قد اثمرت تلك الفرص على السياسة في دمج قضايا المرأة في السياسات العامة حيث تحققت مكاسب متميزة لقطاع المرأة من اهمها اجازة الدولة التمييز الإيجابي للمرأة كحد ادنى و تمكينها للمنافسة في الدوائر الجغرافية و ترشيح نفسها في المستويات الإنتخابية المختلفة للانتخابات كالدوائر الخاصة بالنقابات و الاتحادات العلمية و المهنية و الفئوية و هذا التمييز الإيجابي اتاح لها فرصة لارتياح مواقع اتخاذ القرار و انفاذه.
- ففي الجانب السياسي تقطن عضوية المرأة بالمجلس الوطني بنسبة 25% بجانب إعتلالها منصب نائب رئيس المجلس الوطني و رئاسة اللجان مشاركتها الفاعلة في عملية السلام و مراحل العمليات الإنتخابية و ترشيحها لرئاسة الجمهورية .
- و في الجانب الإقتصادي إرتادت المرأة مجالات القطاعات الصناعية و التجارية , وإنحازت لها سياسات الدولة في التمويل الأصغر بانشاء محافظ متخصصة لها و بنوك .
- و أما في المجالات الخدمية ناصرت الإستراتيجيات و السياسات قطاع المرأة و التي ترمي الى تخفيض وفيات الأمهات و الاطفال و مجانية العمليات القيصرية و الحد من انتشار الأمراض

الفتاكة بجانب السياسات التعليمية التي ادت الى إرتفاع اعداد الفتيات الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة و برامج تعليم المرأة الريفية الطاعة و تعميم النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية.

التوصيات :

- 1- تضافر جهود كافة الجهات ذات الصلة لتفعيل برامج ومشروعات السياسة القومية لتمكين المرأة و تعزيز السياسات المناصرة للمرأة للإرتقاء بأوضاعها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- 2- تعزيز السياسات المالية المناصرة لقضايا المرأة و المشروعات الداعمة لها.
- 3- تفعيل السياسات و الإستراتيجيات و البرامج المؤدية لتخفيض معدل وفيات الأمهات وفقا للأهداف التنموية للألفية.
- 4- أحكام التنسيق بين كافة الجهات ذات الصلة بعمل المرأة بإعتباره عمل تتقاطع فيه الجهود الرسمية و الطوعية و الشعبية.
- 5- تكوين قاعدة بيانات و معلومات المرأة على المستويين المركزي و الولائي.
- 6- ترقية و تفعيل الهياكل و الآليات و الكادر العامل في مجال المرأة على كل المستويات بالمركز و الولايات و منظمات المجتمع المدني.
- 7- تفعيل برامج محو الأمية بين النساء بالتركيز على المرأة الريفية.
- 8- مراجعة القوانين و التشريعات الخاصة بالمرأو و الأسرة.
- 9- وضع استراتيجية تربية مستمرة للتطور تعكس قيم العصر و ترسم رؤية جديدة للمرأة .

المرجعيات :

- الدستور الانتقالي
- إتفاقية السلام
- المرسوم الجمهوري رقم (22) 2010
- البرنامج الرئاسي الثاني و الثالث
- قرارات و توجيهات المجلس القومي و مجلس الوزراء
- الإستراتيجية الربع قرنية
- السياسة القومية للسكان
- السياسة القومية لتمكين المرأة (2007)
- قانون الانتخابات (2008)
- الإستراتيجية الوطنية للأسرة (2008)
- تقارير التنمية البشرية UNDP
- التقرير العشري حول كسب المرأة 2001-2012 وزارة الرعاية و الضمان
- الإتفاقيات و الموثيق و الالتزامات الدولية و الاقليمية
- تقرير التقدم المحرز في المساواة النوعية للإتحاد الأفريقي 2006م-2011م
- ملخص بعض الأدبيات التي سطرت بشأن وضع المرأة

والحمد لله رب العالمين